المحاضرة الثانية: اهداف المعايير الدولية لاعداد القوائم الماليةIFRS

أهداف المعايير المحاسبية الدولية

إن الغاية من إصدار معايير المحاسبة هو تحقيق أهداف التقرير المالي من خلال اللجوء إلى أدوات ذات تكلفة إستخدام معقولة،حيث تتجسد من تطبيق مبدأ التكلفة/المنفعة، وعلى العموم تسعى معايير المحاسبة إلى تحقيق أهداف عامة وأخرى إقتصادية.

الهدف الأساسي من هذا التنظيم الجديد هو الوصول الى أكبر قدر من الشفافية عند تحليل الوضعية المالية والإقتصادية للمؤسسة إتجاه الغير، وإعداد لغة محاسبية تمكن من:

- تقديم معلومة مالية مفهومة من كل المستعملين تكون قابلة للاستعمال في بورصة القيم في العالم كله.
- ترتكز على ضمان أحسن مقارنة للقوائم المالية زمانيا و مكانيا، وشفافية المعلومة المالية.
- تستجيب للنمو السريع للمبادلات العالمية.
- المشاركة في تطوير الأسواق المالية وتلبية إحتياجاتها و إعطاء قوائمها المالية رؤية عالمية حسنةومصداقية أكثر.
- تلبية إحتياجات المستثمرين في مجال المعلومة وكذا حمايتهم.

أيضا نشر المعايير IAS/IFRSمن قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية إنما يصبو إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تكون كقاعدة لتأسيس مرجعية محاسبية موحدة عالميا تماشيا مع متطلبات العولمة وتوفير مزيد من الاتساق والتماثل للمتعاملين الاقتصاديين، وتوحيد النظم المحاسبية حول العالم، ويتم ذلك من خلال:

- ضمان السير الحسن لأسواق الاموال.
- حماية المستثمرين.
- الثقة في الأسواق المالية.

بتوحيد المرجعية المحاسبية العلمية والعملية للمحاسب الأكاديمي والمهني على المستوى العالمي، ستوحد الممارسات والمعالجات المحاسبية للأحداث المتماثلة رغم اختلاف الزمن والمكان، وبالتالي مسايرة الظروف الإقتصادية العالمية المتجهة نحو الإنفتاح والعولمة في جميع المجالات. كما سيسمح ذلك للمحاسبة بأن تتطور لتلبية الحاجات المستحدثة التي سيفرضها باستمرار الواقع الإقتصادي المتجدد، والتي يمكن تلخيصها حاليا في الحاجة إلى بيانات مالية قابلة للفهم والمقارنة عبر الزمان والمكان بمستوى مقبول من الشفافية والمصداقية كمطلب ضروري للتوحيد المحاسبي.

خصائص المعايير المحاسبية الدولية

تتميز المعايير المحاسبية بمجموعة من الخصائص أهمها:

- قدرتها على تحقيق الإجماع، خاصة بعد الإصلاحات الأخيرة التي عرفتها هيئة المعايير المحاسبية الدولية التي نتج عنها توسيع مجال الاستشارة، دون إهمال وجهة نظر الهيئات الوطنية.
- قوتها التي إكتسبتها من خلال التوفيق بين التباين الذي يميز الممارسة المحاسبية الوطنية، حيال المواضيع التي تكون مجالا للمعايير، وهو ما أكسبها نوعية عالية من الجودة.
- مرونتها نتيجة لما تقدمه من حلول ترضي مختلف مستعمليها، إذ أن أهم ما يميز المعايير ليس ما تسمح به، بل ما تمنعه.
- غير إجبارية لأنها ليست لها صفة القانون أو التنظيم.

توضيحات:

أولا: وفقا لهذا التبويب يستطيع المحاسب أن يتعرف على أهم معايير المحاسبة الدولية التي يجب أن يطلع عليها ويدرك مكوناتها عند إعداده للقائمة المسؤول عنها بدلا من التشتت في جميع معايير المحاسبة الدولية، خاصة في ظل تعدد وتنوع مجالات إصدار المعايير المحاسبية.

كذلك يستطيع المحاسب في ضوء هذا التبويب إمكانية تحديث المعايير المعنى بها كلما ظهر تنقيح لبعض من هذه المعايير، فعدم الإعتماد على هذا التبويب يؤدي إلى إرباك الممارسين للمهنة وربما عدم إمكانية تتبع كافة التعديلات الصادرة بشأن بعض المعايير المحاسبية والتي تحتاج إلى مزيد من الوقت والمال.

ثانيا: حتى وقت قريب كان ينظر للوظائف المحاسبية على أنها تقتصر على وظيفتي **القياس** و**الإفصاح**، حيث يشير **القياس** إلى التعبير الكمي عن المعاملات الإقتصادية التي تحدث بين المنشأة والغير في وحدات قياس كمية، بينما يشير **الإفصاح** إلى الكشف عن نتائج المعلومات المالية و ذلك في القوائم المالية المنشورة، حتى يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المتنوعة، إلا أن معايير المحاسبة الدولية أضافت وظيفة ثالثة للمحاسبة ترتبط **بالعرض(PRESENTATION)**، وتعني في أي مكان ضمن القوائم المالية سوف يتم عرض المعلومات المالية، هل ضمن الأصول المتداولة أو الأصول غير المتداولة؟ هل بإعتبارها أداة حق ملكية أو أنها التزام مالي؟ هذه هي الوظيفة الثالثة للمحاسبة، ولعل أسباب الإهتمام بكيفية عرض البيانات المالية هو تحقيق أهداف متنوعة أهمها هو خدمة وظيفة التحليل المالي، فالمحاسبة لا تنتج البيانات المالية كهدف في حد ذاته وإنما كوسيلة لتحقيق غايات.

خدمة- المستخدمون وتلبية حاجتهم من المعلومات:

فإذا كان المستثمرون يخاطرون بتقديم الأموال للمؤسسة، فان ذلك يستوجب إعداد قوائم مالية تلبي احتياجاتهم وتجيب أيضا على جل احتياجات المستعملين الاخرين وتجعلهم راضين على القوائم المالية التي تعتبر الوسيلة الأساسية لتبليغ المعلومة المالية إلى مختلف المستعملين، الداخليين و الخارجيين[1]، وهم:

- المسيرين الذين تعتبر المعلومة الماليةالوسيلة الوحيدة التي تسمح لهم بقياس مدى ملاءمة استراتيجيتهم و طمأنة المساهمين.
- الهيئات الإدارية و الرقابية.
- مختلف الهياكل الداخلية للمؤسسة.
- موردو الأموال [المالكون و المستثمرون الحاليون والمتوقعون، والبنوك] الذين يهمهم معرفة المخاطر والعوائد حتى يتمكنوا من اتخاذ القرارات المتعلقة بشراء أو الاحتفاظ أو بيع الاستثمارات.المساهمون أيضا مهتمين بالمعلومات التي تسمح لهم تحديد طاقة المؤسسة لتسديد حصص الأرباح و القروض.
- الإدارة والهيئات الأخرى المخول لها عملية التنظيم والرقابة (مصالح الضرائب، الإحصاء الوطني والمنظمات التي لها سلطة التخطيط والتنظيم والرقابة).
- أعضاء المستخدمين ومن يمثلهم الأجراء الذين يهتمون بالمعلومات الخاصة باستقرار مردودية المؤسسة التي تستخدمهم، أيضا المعلومات التي تسمح بتقدير طاقة المؤسسة لتوفر لهم الأجرة.
- الموردونالذين يهمهم معرفة ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم سوف تسدد في موعدها وتقدير خطر إفلاس الزبائن. والزبائن الذين يهمهم إستمرارية المؤسسة خاصة في حالة اعتمادهم عليها في المدى الطويل.
- الأطراف الأخرى ذات المنفعة بما فيه الجمهور الذي يتأثر بالمؤسسة بطرق متعددة من حيث توفير فرص العمل أو التزود بالمعلومات المتعلقة بأنشطة المؤسسة وفرص ازدهارها[2].

طبيعة وأهداف القوائم المالية

القوائم المالية تتكون من مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية والمالية التي تسمح بإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية. فالصورة الصادقة تستلزم إحترام القواعد والمبادئ المحاسبية، إلاأنه في الحالة الإستثنائيةوعند تطبيق القاعدة المحاسبية سيظهر بطريقة غير صحيحة الصورة الصادقةللوحدة، فتكون هناك مخالفة يجب توضيح في ملحق القوائم المالية مبررات هذا الاختلاف.

حسب مجلس معايير المحاسبة الدولية **(IASB)**وكذا النظام المحاسبي الماليفإن الهدف من القوائم المالية هو تقديم معلومات عن الوضعية المالية للمؤسسة في تاريخ غلق الحسابات وذلك من خلال **الميزانية**، وتوضيح الكفاءة الاقتصادية من خلال **جدول حسابات النتائج**، وتحديد تغيرات وضعية الخزينة من **جدول تدفقات الخزينة**، وذلك لتلبية إحتياجات كل المستعملين لهذه المعلومات عند إتخاذ قراراتهم الاقتصادية[3].

فالقوائم المالية تسمح بضمان شفافية المؤسسة من خلال تقديم معلومة كاملة تلبى الإحتياجات فيما يخص أخذ القرار. وتحضر هذه القوائم خلال فترات منتظمة، حتى تسمح بإنجاز المقارنات وتثمين تطور المؤسسة.

---

[1]بن بلغيث مداني، مرجع سابق،ص 79

[2]محمود السيد الناغي،(2011)، نظرية المحاسبة، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع المنصورة مصر، ص:288

[3]Obertropert (2004) :pratique des normes ias/ifrs ; editiondunod paris. p.54.

يمكن تلخيص أهداف القوائم المالية سواء كانت تخص الوحدات التجارية أو غير التجارية في:

- توفير المعلومات الخاصة بالوضعية المالية، الأداء، وتغيرات الوضعية المالية للمؤسسة لمستخدمي التقارير المالية التي تمكنهم من تقييم و أخذ القرارات الخاصة بتخصيص الموارد الاقتصادية.
- إعداد القوائم المالية ذات الغرض العام بطريقة تساعدالمؤسسة على إخلاء مسؤوليتها.
- يجب أن تفصح القوائم المالية عن المعلومات اللازمة لخدمة المجالات الآتية: تقييم الأداءوالمركز المالي، تقييم التمويل والإستثمار، وأخيرا تقييم مدى التقيد بالحدود والقوانين واللوائح المنظمة[1].

الوضعية المالية ـــ ـالأداء و تغيرات الوضعية المالية

إن القرارات الاقتصادية التييتخذهامستعملوا للقوائم المالية تستوجب تقييم طاقة المؤسسة لتوليد الخزينة والعناصر المماثلة للخزينة، وأيضا تاريخ إستحقاقها، هذه الطاقة في أخر المطاف هي التي ستحدد مثلا مدى إمكانية المؤسسة لدفع مستحقات العمال والموردين، و كذا دفع الفوائدلتسديد قروضها والقيام بالتوزيعات على المالكين[2].

الوضعية المالية للمؤسسة تحدد بالموارد الاقتصادية التي تراقبها، بالهيكلة المالية، بسيولتها والقدرة على الوفاء، وبقدرتها على التأقلم مع تغيرات المحيط الذي توجد فيه. فالمعلومة الخاصة بالموارد الاقتصادية المراقبة من المؤسسة وطاقتها في الماضي على تغيير هذه الموارد هي ضرورية لتوقع مقدرة المؤسسة على توليد الخزينة والعناصر المماثلة لها في المستقبل. أيضا المعلومة على الهيكل المالي لازمة للتنبؤ عن إحتياجاتالإقتراض في المستقبل، والتوقع كيف توزع الأرباح وتدفقات الخزينة المستقبلية على من لهم فائدة في المؤسسة.والمعلومة على السيولة والقدرة على الوفاءتفيد في التنبؤ بطاقة المؤسسة على إحترامإلتزاماتها المالية المستحقة. **فالسيولة** تمثل مرجع عن نقدية الخزينة في المستقبل القريب بعد الأخذ في الحسبان الإلتزامات المالية للفترة. **القدرة على الوفاء** تمثل مرجع عن نقدية الخزينة في المدى البعيد من أجل تلبيةالإلتزامات المالية التي تحين استحقاقها.

المعلومة الخاصة بأداء المؤسسة، وبالأخص على مردوديتها تعتبر ضرورية من أجل تقييم التغيرات الكامنة للموارد الاقتصادية الفابلة للمراقبة في المستقبل.وهي ضرورية أيضا للتنبؤ بقدرة المؤسسة على توليد تدفقات الخزينة إنطلاقا من الموارد المتاحة.

المعلومة المتعلقة بتغيرات الوضعية المالية للمؤسسة ضرورية لملاحظة أنشطة الاستثمار، التمويل والعملياتية خلال الفترة. فتمكن المستخدم من التعرف مقدرة المؤسسة على توليد الخزينة والعناصر المماثلة لها ولتحديد الاحتياجات التي تتطلبها المؤسسة لاستخدام هذه التدفقات.

---

[1] عباس مهدي الشيرازي(1990): نظرية المحاسبة : ذات السراسل للطباعة والنشر والتوزيع الكويت. ص 178.

[2] محمود السيد الناغي،(2011)، مرجع سابق، ص:291